

# المشهد الثقافي في الأردن: الأزمة وآفاق التنمية والتغيير

ورقة رأي

---



## 1 - تقديم

يمكن القول أنّ المفهوم الأكثر شيوعاً للثقافة، أنها تعني ثمرات الآداب والفنون والفكر، إلا أنّ التعريف الأعمق و الأوسع للثقافة يشمل مجمل المواقف والعادات والمعتقدات والسلوكيات، و "العقلية المجتمعية" التي تميز مجموعة بشرية عن أخرى، بما في ذلك أنماط الحياة من عمران ومأكل وملبس واحتفالات اجتماعية وتراث شفوي حيّ وصناعات تقليدية.

بهذا التعريف، تكون المنتجات الثقافية في الفكر والأدب والفنون، مرآة لتلك الثقافة التي تمثل المجتمع وواحدة من أدوات تطويرها، وبذا تتضح العلاقة بين الثقافة والتنمية، وتتكشف آلية الانتقال من مرحلة حضارية إلى مرحلة أرقى، إذ تحتل المنتجات الثقافية في الفكر والأدب والفنون مكانها، كمرآة لتلك الثقافة، ومنازة لها أيضاً.

تطمح هذه الورقة إلى المساهمة في بناء بيئة حيوية، ووضع سياسات وقواعد حديثة للارتقاء بالحياة الثقافية ضمن المنظور المجتمعي للثقافة، بما يجعل ثمار الثقافة والفن أداة تنمية باتجاه بلورة القيم المدنية التي تشمل في ما تشمله: احترام القانون، مديّة الدولة بما فيها من مؤسسات، احترام الرأي الآخر، والتنوع والتعدد العرقي والديني والثقافي في المجتمع، وسيادة القانون وعموميته بغير تدخل من أي سلطة أخرى اجتماعية أو سواها.

## 2- الواقع الثقافي

يتسم الواقع الثقافي في الأردن بالمراوحة؛ فما إن يتقدم باتجاه المجتمع المدني الحديث - ويبدو أحياناً قريباً من ذلك الهدف - حتى يتراجع، ويصاب بارتباك وتداخل غير منتج، وتحتدم التناقضات التي تلغي الواحدة منها الأخرى، ابتداء من العصبية الاجتماعية ذات الأصول الجغرافية أو الدينية أو العشائرية أو الجهوية، وانتهاء بالفكر السلفي الماضوي المناهض للتقدم والتطوير والتحرر مثل تحرير المرأة. ورغم أن الدولة الأردنية مدنيّة بطبيعتها من حيث التشريعات والمؤسسات، إلا أنّ المفاعيل السلبية للواقع الثقافي والاجتماعي بتناقضاته، تسري في هذه التشريعات والمؤسسات، مما يؤدي إلى تفريغها من مضمونها، وينجح هذا الواقع حين يهيمن



على إدارة شؤون المؤسسات، ويمارس تأثيره عند تطبيق القانون على أساس تلك التناقضات نفسها، أكثر من إدارة المؤسسات على قاعدة ثنائية الحقوق والواجبات التي تُجسد المساواة والعدالة أمام الدستور.

وفي هذه الأثناء فإنّ الواقع الأردنيّ يشهد تراجعاً عاماً في مستوى الحياة الثقافية، وتآكلاً متزايداً للرأسمال السلوكي والأخلاقي (المتمثل في منظومة القيم العامة، و سلوك الأفراد، وأنماط تعبيرهم التي تجنح إلى العنف، وفي الطريقة الانفعالية لاتخاذ المواقف وتشكيل الآراء، وانتشار الفساد والمحسوبية). ويمتدّ هذا التراجع ليشمل مكانة الثقافة والفنون في الحياة العامة، بما يحول دون تنمية المشاركة بتعبيراتها المتعددة؛ الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. فما زالت الماضوية وثقافة التقليد والتغريب والاستهلاك والتواكل تهيمن بدرجة ملحوظة على قطاعات المجتمع، وتحول بين شريحة الشباب واكتسابهم لثقافة الإبداع والإنتاج والاستكشاف والريادية، وما يزيد الأمور تعقيداً غياب مشروع وطني معنيّ بالتقدم، والانتقال إلى مجتمع الإنتاج واقتصاد المعرفة، وافتقاد رؤية شاملة تصوغ نموذجاً وطنياً تداولياً للثقافة المجتمعية يُشعر المواطن والمجتمع بمدى فائدته، ويدرك في ضوئه أهمية الثقافة وقيمتها الإنتاجية والروحية.

### 3- منتجات الفكر والأدب والفنون

يعاني الواقع الثقافي في الأردن في مجالات الأدب والفنون والفكر من التناقض والازدواجية، فثمة ثراء في المواهب والمبادرات الفردية، بالتزامن مع مظاهر الوهن في العمل المؤسسي والجماعي. كما يتصف هذا الواقع في جوانب عدة بالحيوية والأصالة، غير أنّه ضعيف التأثير والانتشار، ويعجز عن توليد حالة تراكمية قابلة للبناء عليها.

يحدث ذلك في ضوء تراجع نسبيّ في الإنتاج الثقافي النوعي، في مجالات الإبداع في الشعر والرواية والقصة والمسرح، وفي الفنون، وفي الموسيقى والفكر والفلسفة والثقافة العلمية، وذلك بموازاة اشتداد أزمة المجتمع الثقافية والعلمية والإنتاجية، التي تتفاقم معها أزمة المؤسسة الثقافية الرسمية مع ضلّالة تمويل الثقافة، وضعف المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص.



لقد تزايدت أهمية الثقافة مع ثورة المعلومات والاتصالات، وارتفعت إلى مستوى الضرورة الحياتية والوطنية لتمكين المجتمع من التقدم والنهوض في المجالات كافة، ليصل إلى الانسجام والتوافق مع متطلبات العصر، والتقارب مع حياة المجتمعات المتقدمة القائمة على المشاركة والتأثير والإنتاج السلعي والمعرفي عالي القيمة المضافة، بدلاً من استمرار حالة الانسياق والاغتراب والتناقض، واستيراد كل منتج ، والاعتماد على الآخرين في كل شيء؛ بدءاً من المُعدّات والأدوات ومروراً بالغذاء والدواء ، وليس انتهاءً بالمساعدات المالية!

وعليه؛ فإنّه يتعدّر إحراز نجاح اقتصادي اجتماعي، أو تحقيق التقدم، من دون تنمية الثقافة ذاتها ورفدها بخطط علمية مدروسة، تكفل لها الخروج من السياق النمطي التقليدي والعقلية البيروقراطية، ومن وضع الثقافة في أدنى سُلّم الأولويات، أو الاكتفاء بنموها التلقائي مع بعض الفعاليات الثقافية شبه الروتينية التي لا تحقق فائدة للمجتمع، ولا لقطاعات الثقافة المختلفة الفكرية؛ والأدبية والعلمية والشبابية.

#### 4- دور القطاع العام في التنمية الثقافية

حتى العام 1988، لم تكن هناك وزارة للثقافة في الأردن، وإن كان تاريخ المؤسسة الرسمية للثقافة يرجع إلى ما قبل ذلك بأكثر من عقدين، وتحديدًا مع تأسيس دائرة الثقافة والفنون التي ظلت مرتبطة بوزارة الإعلام حتى عام 1977، بما يكشف عن الخلط بين مفهومي "الثقافة" و"الإعلام"، وتدلّ مختلف المؤشرات التاريخية والواقعية على أن الحقل الثقافي لم يكن يتمتع بأولوية على الأجنداث الرسمية، وما زال هذا الوضع قائماً حتى الآن بشكلٍ أو بآخر.

فميزانية وزارة الثقافة ضعيفة، ويذهب معظمها لتغطية الرواتب والأجور والمكافآت والنفقات التشغيلية. والملحقون الثقافيون في السفارات الأردنية -في واقع الأمر- ملحقون لشؤون التعليم، وليس لتسويق الأردن ثقافياً، أو للتجسير مع مؤسسات ثقافية عربية ودولية. ورغم المساهمة الكبيرة لوزارة الثقافة في تنشيط النشر قياساً إلى ضعف الإمكانيات المالية، إلا أنّ الوزارة أخفقت في تأسيس دار نشر وطنية، بينما حققت بعض النجاح في تأسيس مراكز ثقافية في عدد من المدن وأبرزها المركز الثقافي الملكي في العاصمة عمان ، بالإضافة إلى تحقيق بعض النجاح



في مشروع المدن الثقافية ( تسمية إحدى المدن الأردنية كمدينة للثقافة في كل عام). كما سعت عدد من البلديات للمساهمة في المشهد الثقافي، وعلى رأسها أمانة عمان الكبرى التي أسست دائرة ثقافية في عام 1997، ثم توسعت بعد ذلك في إنشاء مراكز ثقافية صغيرة في أحياء المدينة مثل الأشرفية والقويسمة ووادي الحدادة وخذاء، إضافة إلى إنشاء عدد من المكتبات الصغيرة في شرق العاصمة وجنوبها. كما اتجهت الأمانة في السنوات الأخيرة لاتباع تعريف لـ"الثقافة"، مفاده التركيز على النشاط الثقافي المختص بالتدريب لأفراد مجتمع المدينة على مزاوله الفنون والكتابة، وتنظيم مهرجانات ترفيهية ونشاطات مجانية خلال فصلي الربيع والصيف جرى تصميمها لخدمة ذوي الدخل المحدود. تزامن ذلك الإنجاز والتطوير مع تراجع وزارة الثقافة عن دورها التقليدي في رعاية منتجي الأدب والفنون والفكر من كتّاب وفنانين ومفكرين وعلماء، ودعم عروضهم، مما يؤكد على استمرار أزمة الثقافة التي ما زالت شبه غائبة عن الأجندة الوطنية، ولا تمثل رصيماً يعزز الرأسمال المعنوي للفرد والمجتمع، رغم أنها تعدّ ركناً أساسياً من أركان النهوض بالأفراد والمجتمعات . وليس مطلوباً في واقع الحال- من الحكومات السيطرة على الثقافة وإدارتها بصورة شمولية، أو اللجوء إلى الوصاية والرعاية الفوقية، فهذه حالة مضادة للثقافة، إذ إنّ مهمة إطلاق الطاقات الثقافية مهمة عامة مجتمعية، وتتصل بمبادرات الأفراد الرواد والمبدعين، وبتشكيل جماعاتهم المتخصصة، ومساهمة المنتورين في المجتمع. وفي هذا السياق فالمطلوب من الدولة هو توفير البنى التحتية مثل المسارح الصغيرة و دور النشر الوطنية والمراكز الثقافية، ودعم اقتصاديات المنتج الثقافي من كتب ومجلات وأشرطة سينمائية، وتيسير وصول المنتجات الثقافية إلى المناطق المهمشة والنائية، وسنّ تشريعات تحمي حرية المبدعين، وتأخذ بعين الاعتبار خصوصية الإبداع، ولا تضع "رقابة" خارجية عليه، ولا تخلط بينه وبين حقلي "الإعلام" أو "الشباب" أو سواهما.



## 5- القطاعان الأهلي والخاص

لا يقلّ تقصير القطاعين الأهلي والخاص عن التقصير الرسمي، إن لم يزد عنه في بعض الحالات، مما يعكس ضعف المسؤولية المجتمعية لديهما، وتبخيس الثقافة حقها، والعجز عن إدراك دورها الإنمائي في تحسين الأداء، وزيادة القيمة المضافة في كل منتج، مما يعكس غياب الحس المدني والحضاري الذي يُعلي من شأن الآداب والفنون والعلوم والإبداع.

لقد تأخر ظهور دور نشر نشطة حتى تسعينات القرن العشرين، ولم يُعرف - إلا في ما ندر - نزوع القطاع الخاص للاستثمار في فنون السينما والمسرح والموسيقى، أو تخصيص جوائز وحوافز للمبدعين وللجماعات الثقافية، ولم تولِ برامج التربية والتعليم في المدارس والجامعات الأهمية الكافية للإبداع الفني والتذوق الجمالي، مما أدى في ظل هجمة الإعلام التجاري إلى ما يشبه أفول الثقافة الجادة، وشيوع الثقافة الهابطة. ويُحسب للصحافة اليومية أنها أولت اهتمامها لنشر الثقافة الجادة في حقبة ازدهار الصحافة الورقية، منذ ثمانينات القرن الماضي وحتى نهاية العقد الأول من الألفية الثالثة، وهي المدّة التي شهدت نشاط رابطة الكتاب الأردنيين التي تأسست قبل 43 عاما والتي تبنت بعض القضايا المرتبطة بمصالح الكتاب ومطالبهم، وأطلقت جوائز تحمل أسماء بعض الأعلام من مثل: عرار، غالب هلسا، عيسى الناعوري، سيف الدين الإيراني؛ لكن الرابطة لم تسهم في الصناعة الثقافية، أو تجذب جمهورا واسعا إليها وخاصة شريحة الشباب.

ومن الواجب في هذا المقام التنويه بمبادرات القطاع الخاص المتميزة؛ ومنها مبادرة البنك العربي في إنشاء مؤسسة عبد الحميد شومان الثقافية، التي تحتوي مكتبة غنية بالمؤلفات والدوريات التي تخدم -مجانا- الدارسين والباحثين والجمهور العريض، إضافة إلى عروض سينمائية تتضمنّ أشرطة سينمائية رفيعة، وإلى جانبها مؤسسة خالد شومان/دارة الفنون، ونشاطات جامعة فيلادلفيا في مجال تنظيم المؤتمرات والندوات الثقافية والفكرية والعربية والدولية، وتقديم الجوائز للدراسات والترجمات الأردنية والعربية. وكذلك تأسيس الدائرة الثقافية للبنك الأهلي الأردني، وفتح صالة العروض الفنية "زارا" التابعة لبنك القاهرة عمّان، وظهور مسرح البلد وسط العاصمة.



## 6- المثقفون والفنانون

لقد ترافق التطور الهائل في وسائل الاتصال الذي يشهده عالمنا اليوم، مع تغييرات عميقة في المفاهيم والمؤسسات والصيغ والأشكال، ومن ذلك مفهوم "العمل الثقافي" الذي يُعنى بالمنتجات الثقافية من فنون وفكر وأدب وعلوم وابداعات واختراعات، ويبني من خلالها تواصلاً بين منتجي تلك الأعمال (الكُتّاب، الفنانين، ..) ومتلقيها من مؤسسات وأفراد. واللافت للنظر أن الصيغ القديمة القائمة على مبدأ التلقين والفكر المُعلّب والمقولب، لم تعد تلقى رواجاً بين الناس وهذا ما تشهد عليه الكراسي الخاوية من الحضور في المحاضرات والأمسيات الشعرية والقصصية والندوات الأدبية والعلمية والمعارض الفنية .

إن العديد من النخب الثقافية والعلمية في المشهد المجتمعي والاقتصادي والثقافي في الأردن، لم يلتفتوا لهذا التغيير النوعي، وما زالوا "يترحمون" على ميزتهم التي فقدوها بأن يُلقي أحدهم أفكاره على الجمهور، من خلال محاضرة أو أمسية أدبية أو معرض فني أو مجلة ثقافية ورقية، فيستقبل الجمهور تلك الأفكار مصفّقاً ومنبهراً. لقد أصبح الكثير من ذلك جزءاً من الماضي، وبات ضرورياً أن يحلّ محله شكل جديد يُبقي على قيمة المنتجات الثقافية الرفيعة، لأصحابها من كُتّاب وفنانين ومفكرين، ويُعفي الساحة الثقافية من الكمّ الهائل من الأذعيا الذين تسربوا إلى مفاصل العمل الثقافي بكافة أشكاله (الشعر والقصة والرواية والفنون والعلوم والفكر والنقد) مستغلّين ما وفّرت وسائل التواصل المعاصرة من منابر، ومستفيدين من الارتباك الكبير الذي وقع فيه المثقفون الحقيقيون حين فشلوا في التقاط ذلك التغيير التاريخي الكبير، والتعامل معه بمرونة وإيجابية.

ولا بدّ هنا للشكل الجديد المنشود مغادرة الأساليب والوسائل التقليدية وسلبياتها ممثلةً بالتلقين وإملاء الأفكار على الآخرين، دون حوار يُذكر أو نقاش فعال، والانطلاق إلى التشاركية في إنتاج الأفكار بين الكاتب والجمهور في فضاءٍ واسع تمثّله التفاعلية، إذ يتم التواصل المباشر في نقاش أو حوار أو تدريب عملي. والأفضل أن يذهب المنتج الثقافي وصاحبه إلى الناس في



المحافظات والأطراف، وينزل إلى الساحات العامة، ويتعامل مع الجمهور عبر الوسائط الإلكترونية، لا أن ينتظر حضور الجمهور إليه في قاعات مغلقة، غير جاذبة.

## 7- البيئة الثقافية للمجتمع

تميزت العقود الثلاثة الأخيرة بتحوّل سلبي اتجه فيه المجتمع الأردني نحو المزيد من " الماضية " و "المحافظة"، وصاحبَ هذا التوجه ازدياداً للآداب والفنون، واعتبارها ملهارة تؤدي إلى الإفساد، أو احتسابها " لزوم ما لا يلزم"، بل وحتى التحريض على الفنون (مثل الحملة ضد مهرجان جرش والمواقف الراضية لأيّ عروض مسرحية أو موسيقية بحجة عدم الاحتشام، التي عبّر عنها منتشّدون ومحافظون، ومع ذلك فقد ظل مهرجان مثل مهرجان جرش للثقافة والفنون يحظى بنجاح جماهيري ويمثّل شكلاً من أشكال السياحة الثقافية لاجتذابه زواراً من دول الخليج ودول عربية أخرى ( ومثله بدرجة أقل مهرجان الفحيص)، وذلك كشاهد على التباينات الاجتماعية، وعلى أنّ النزعة المحافظة لم ولن تتمكن -رغم شيوعها- من إطفاء مظاهر الإبداع والحياة الفنية.

## 8- دعوة إلى رؤية جديدة

في المحصلة، تضافرت النظرة الرسمية التي لم تدرك الدور الحاسم للثقافة وخاصة الثقافة المجتمعية في نهوض الأمم وتقدمها بما في ذلك الجانب الاقتصادي، والتقت مع النظرة المجتمعية غير المبالية بالثقافة، ما أدى إلى وضع الثقافة في موقع متأخّر على سُلّم الاهتمامات العامة، وعزّزت من ذلك مناهج التعليم التي قلّما تعطي اعتباراً للفكر والفلسفة والفنون وللتربية الجمالية والتذوق الإبداعي، بل تتجه لتلقين الطلبة نصوصاً أو رؤى ذات طابع وعظي، مع شروح واجبة الحفظ، ويخطط شبه متعمّد بين الاعتبارات الدينية ومعايير الأدب والفن والعلم والفلسفة والفكر.





يضاف إلى ما تقدم غياب مشروع وطني لتصنيع الاقتصاد، يحمل معه بصورة شبه تلقائية مُحركات التغيير في الفكر والثقافة والسلوك، وغياب الابتكار في المشاريع التي تتبناها المؤسسات المعنية بالثقافة، وضعف قدرة القائمين على الفعل الثقافي على الربط بين الثقافة والاقتصاد والتقدم والتنوير، رغم أنّ هذا الربط يجعل من مواجهة النزعات المتشددة والأفكار المتطرفة أمراً ممكناً.

وإلى جانب المظاهر السابقة، يُسجّل غياباً للمثقف الذي يستمد حضوره من الجمهور، ويتفاعل معه ويؤثر فيه، إذ يلجأ العديد من المثقفين إلى الكتابة والمحاضرات في الجانب النظري، دون اندماج مع الحراك المجتمعي التوّاق للتغيير. ويزداد الأمر سوءاً مع شحّ القنوات التفاعلية بين المؤسسات الثقافية والجمهور، ومع الفجوة في لغة الخطاب، وغياب التنسيق بين المؤسسات الثقافية لتحقيق الحد الأعلى من الفوائد المرجوة من الفعل الثقافي.

وتسترعي الانتباه غلبة للطابع الاحتفالي، على حساب النشاط النوعي والتعمق المجتمعي الذي يسهم في تشكيل الرأي العام وتوجيهه نحو التقدم، وباتجاه نهوض الثقافات المكتملة للهرم الثقافي، ونعني بها ثقافات العمل والإنتاج وثقافة التسامح وقبول الآخر، وثقافة الأخلاق والانضباط والثقافات التخصصية، وثقافة الإتقان والصحة والنظافة، والثقافة العلمية والثقافة الرقمية والتكنولوجيا، وكل ما له مساس بدورة حياة المجتمع وأنشطته. ذلك أنّ ما ينتجه المثقفون والمبدعون والمفكرون والعلماء يمثل رأس الهرم الثقافي، أو الجزء الظاهر من الجبل الجليدي، بينما الجسم الأكبر منه تحت الماء بعيداً عن النظر المباشر.

ويتمثل التحدي في تطوير بنية الهرم الثقافي المجتمعي والارتقاء به، لا في إنتاج نخبة من المثقفين وحسب.

إنّ حالة الثقافة في إطارها الكلي، أو الهرمي بأكمله اليوم تتطلب رؤية جديدة، لوضعها على سلم الأولويات، سواء للدولة بمؤسساتها المختلفة، أو للمجتمع والقطاع الخاص، وهو ما يستدعي وضع مسودة مشروع بهدف إقناع أطراف المعادلة، وفي المقدمة صنّاع القرارات منهم، لتبني السياسات اللازمة بهذا الخصوص. فمن المعلوم أنّ الأردن يمرّ في هذه الآونة بمرحلة حرجة، إذ يقف على عتبة إصلاح تربوي مؤجّل، ويشهد أزمة اقتصادية صعبة، وحالة من البطالة والإحباط لدى الشباب، ويحيا في وسط جيوسياسي شديد الاضطراب، ويعاني إشكالياتٍ بنيويةً في مشروع



التنمية المستدامة، وخاصة في الأرياف والبادية والمحافظات، ولا يحتاج المرء إلى تحليل مستفيض ليستنتج غياباً واضحاً لأولوية الثقافة كمسار تكويني تربوي، وكوسيط مؤسس للمواطنة المتساوية، وركناً من أركان التقدم الاقتصادي الاجتماعي.

بهذا يحتاج الوضع لمراجعة شاملة، قائمة على تحليل مستويات عدة من البنى الفاعلة ثقافياً وفنياً، فثمة غياب للثقافة المجتمعية التي تحث على الإنتاج والبحث والتقصي. أما الاتجاهات التي تدعم التعددية - سواء كانت جندرية، أو جمالية، أو إثنية، أو دينية، أو فكرية - فإنها لا تمثل صوت الأكثرية التي تتفوق في عصبياتها المحلية. وهناك تعثر في أدوات دعم القطاع الثقافي وتمكينه ليندفع بقوة أكبر، و تلكؤ بوضع شبكة أمان حول الفنان والمثقف والعالم والمفكر كفيلة بدعمهم في القطاعات كافة. علاوة على غياب الإرادة الرسمية لتحرير أطر الثقافة المجتمعية من هيمنة الثقافات الماضوية والتقليدية، التي فتكت بالمجتمع باسم الخصوصية، ولم تنتج تلك الممارسات إلا الأمية الثقافية، وتبخيس قيمة العقلانية والتتوير ومناهضة الحداثة والعصرية، وحصرت تفكير المجتمع بالماضي وإعادة إنتاج الموروث، على حساب حاضر المجتمع ومستقبله، ومصالحه في التقدم والنهوض الشامل.

إنّ العمل الثقافي الملتزم بمجتمعه وهويته المنفتحة والقيم الإنسانية والأطر الجمالية والرؤى المستقبلية، يدفع باتجاه تعزيز عمليات التطور وتيسيرها في كل المجالات، ومنها التواصل المجتمعي من خلال فضاءات عامة وآمنة تساعد على الاندماج الاجتماعي وتحارب العزلة والانكفاء. كما تُساعد الثقافة والفنون في تطوير فهم مشترك بين المكونات الاجتماعية المتنوعة، حول القضايا الخلافية الشائكة. وتساهم الثقافة الراقية في تعزيز الصحة النفسية والذهنية الكلية للفرد، فهي طاقة للانفتاح الفكري، والتعبير الحر والنشاط الجسماني المنتج، ومساحة لتوظيف أدوات اللغات الفنية والأدبية والريادية الإبداعية من أجل تعزيز الهوية الوطنية الجامعة والمنفتحة، وخدمة الإنسانية.

تجدر الإشارة في هذا المعرض إلى أنّ الثقافة والفنون تدعم القطاع الاقتصادي من خلال تطوير موقف الفرد إزاء العمل والإنتاج والإبداع التكنولوجي، إضافة إلى تنشيط السياحة الثقافية، وترويج الإنتاج الإبداعي لتظهر صورة الأردن على المستويات المحلية والإقليمية والدولية على أفضل وجه ممكن، كموئل إبداع ومنازة إشعاع. علماً أنّ الثقافة هي القطاع المؤهل لمنح الدولة



مزيدا من رأسمالها الرمزي من الكتاب والعلماء والمثقفين الكبار، وهذا ما يزيد لها منعة واحتراماً في وعي المواطن وضميره، وبين دول العالم وشعوبه.

إنه لمن الأهمية بمكان ونحن نجابه موجة تطرف عالمية جديدة، سلفية وشعبوية، العمل على وضع الفكر والثقافة والفنون في مركز العملية الديمقراطية التتويرية، وإيلائها أهمية كبرى من خلال تطوير مسارات تُعنى بدعم الثقافات الارتقائية المتطلعة إلى مستقبل أفضل وحمايتها، كي لا يتم استخدام فزاعة العادات والتقاليد والحفاظ على الخصوصية لتبرير كل جمود، ومناوأة التجديد، ووضع العصي في دولاب التقدم.

## 9- مسح المشهد الثقافي

في هذا الضوء، فإن الحاجة قائمة لإجراء عملية مسح للمشهد الثقافي من حيث السياسات والتشريعات، والبنى التحتية، والبرامج المجانية المتاحة، والريادية الثقافية الداعمة للصناعات الثقافية والفنية، وآليات الإنتاج والتمويل. ويمكن لعملية المسح هذه أن تشكل خطوة مفصلية للدفع باتجاه حراك مدني ينتقل من هوامش النخب وآليات العمل العابرة، إلى الأحياء والمدارس والجامعات والمراكز الشبابية، لتصبح الحداثة المتجسدة في الفعل الثقافي والفني تياراً مؤثراً في التكوين المعرفي والجمالي والريادي للأجيال المقبلة.

وستفقد عملية المسح هذه ( يُقترح أن يقوم المجلس الاقتصادي الاجتماعي بها)، إلى تحليل الهرم الثقافي بكامله والبيئة الناظمة والداعمة للعمل الثقافي والفني في الأردن، والكشف عن مواضع قوة التوجه المدني ومواطن ضعفه، والعمل على تقويته وإعادة موضعه في مركز الفعل الثقافي والفكري والفني.

## توصيات عامة

النظر في إنشاء مجلس أعلى للثقافة يكون داعماً ومكماً لعمل وزارة الثقافة وليس بديلاً عنها، والإفادة من تجربة مصر في هذا الخصوص؛ بحيث تتفرغ وزارة الثقافة لتنفيذ السياسات



الثقافية العامة، ولأعمال البنى التحتية والمهام الإدارية لمديريات الثقافة وسواها. في حين يتولى المجلس الأعلى المقترح تقييم الحالة الثقافية العامة ووضع استراتيجيات متوسطة المدى للنهوض بها ومتابعة المؤشرات والمعايير الثقافية وعقد المؤتمرات الكبرى والاتفاقيات مع المؤسسات المناظرة في العالم، والإشراف على آليات النشر الثقافي العام والمتخصص، وعقد الملتقيات والمؤتمرات ومواكبة العروض المسرحية والموسيقية ودعمها، فيما تتولى وزارة الثقافة الجانب الإداري والمالي لهذه النشاطات.

## النشر:

- إبرام شراكات وبرامج تعاون بين دور النشر المحلية ووزارة الثقافة والمجلس الأعلى للثقافة المقترح، وأمانة عمان والبلديات الأخرى، لتطوير الصناعات الثقافية على أنواعها.
- وضع خطة واضحة لمشروع مكتبة الأسرة، والتوسع في هذا المشروع الناجح، بحيث يتم نشر الإصدارات مرتين في العام الواحد (موسمين بدلاً من موسم نشر واحد)، وبأسعار في متناول الجميع تتراوح بين نصف دينار ودينار واحد، بدلاً من السعر الحالي الذي يقل عن نصف دينار وذلك للموازنة بين الكلفة والعائد.
- التعاون مع دور النشر الوطنية للتوسع في نشاطاتها وتقديم الدعم لها، على أن تراعى في الوقت نفسه الاعتبارات التجارية، ومقتضيات المنافسة، وشروط تطوير صناعة النشر وخاصة الكتاب.
- تخصيص منافذ بيع للكتاب الثقافي الأردني وللكتب التي تتناول الحياة في الأردن، وذلك في العاصمة والمدن الأخرى، خاصة مع ندرة وجود أماكن مخصصة للتزود بهذه الكتب.
- الانفتاح على النشر الإلكتروني والشروع به، وخاصة للكتب التي مضى زمن طويل على إصدارها ورقياً.
- إعادة العمل بمشروع "الذخيرة" من أجل توفير نسخ إلكترونية للجمهور من مؤلفات المبدعين الأردنيين.



- إنشاء إطار مؤسسي على شكل دائرة أو مديرية تتبع لوزارة الثقافة تُعنى بـ "الاتصال والتسويق الثقافي"؛ تكون مهمتها تقديم المنتج الثقافي الوطني للجمهور محلياً وللعالم في الخارج، وتسعى لتحقيق المزيد من الحضور المحلي والدولي والإنساني لمنتجات الثقافة في الأردن/ وتوفر حاضنات أعمال ثقافية تعمل على تشجيع منتجي الثقافة على الاستثمار وتطوير نماذج أعمال ناجحة .
- هيكلية وزارة الثقافة والمؤسسات التابعة، لتحقيق أهداف الإدارة الثقافية بالأهداف والتخلص من إرث المؤسسة البيروقراطية الراهنة.
- فك ارتباط دائرة الآثار العامة عن وزارة السياحة وربطها بوزارة الثقافة، باعتبار الآثار الوطنية مكوناً أساسياً من مكونات الثقافة، وما يتيح لوزارة السياحة أن تتحول إلى وزارة اقتصادية.
- إطلاق برنامج تأهيل قدرات العاملين وبنائها في المؤسسات الثقافية الرسمية والأهلية، على سبيل المثال دعوة الجامعة الأردنية أو إحدى الجامعات في العاصمة لطرح برنامج ماجستير في الإدارة الثقافية.
- إصدار نظام أو تعليمات تنفيذية للحماية الثقافية وتحديداً لحماية الصناعات الثقافية المحلية والأصول الثقافية، في مواجهة الإغراق بالسلع والمنتجات التي تحمل سمات ثقافية محلية، ويتم إنتاجها في الخارج، وهذا التشريع يتطلب ضرورة تنمية الصناعات الثقافية المحلية، وربطها بفكرة الانتفاع من الثقافة على غرار ما قامت به فرنسا في مبدأ "الاستثناء الثقافي" في حماية الثقافة الفرنسية في مواجهة اتفاقيات التجارة العالمية.

## الربط بين الثقافة والسياحة

يمتلك الأردن مقومات كبيرة للاستثمار الثقافي النافع للسياحة، أهمها مدخل التراث الحضاري الأردني وتراث الطبيعة والموارد الثقافية التي تمتاز بالتنوع والتفرد والجاذبية، مما يجعل هذا القطاع يشكل منجماً لفرص تنموية، إذا ما توفرت سياسات تسويق تربط بين الثقافة والسياحة



وتوفّر منتجات سياحية -ثقافية يساهم في تطويرها منتجوا المحتوى الثقافي من أكاديميين و أدباء وشعراء وفنانين.

## الموسيقى والغناء والمسرح

- توثيق الإرث الموسيقي والغنائي المحلي، وكذلك الإرث الفني للمكونات الاجتماعية المختلفة.
- توثيق العروض المسرحية بالإفادة من أرشيف التلفاز الأردني وأي أرشيف آخر مُتاح، فثمة إرث كبير من هذه العروض يعود إلى ما يزيد على نصف قرن، والخشية قائمة من ضياع هذا الإرث وتبديده.
- توثيق لقاءات حوارية مع رواد الحركة الفنية، ترصد مسيرتهم وواقع الحياة الثقافية والفنية على مدى عقود.
- تشجيع المسرح الشبابي بما في ذلك إنشاء فرق شبابية في العاصمة والمحافظات من خلال مديريات الثقافة والبلديات وبدعم القطاع الخاص.

## في مجال التشريع

- تطوير التشريعات الكفيلة بحماية حق الملكية الفكرية والحقوق الاجتماعية للفنانين ورياديين الأعمال الثقافية الفنية.
- سنّ تشريعات تحمي حرية المبدعين، وتأخذ بعين الاعتبار خصوصية الإبداع، ولا تضع "رقابة" رسمية أو اجتماعية على الحقل الثقافي من خارجه، ولا تخلط بينه وبين حقل "الإعلام" أو "الشباب" أو سواهما.
- المضي في إصلاح مناهج التعليم، باتجاه الاعتراف بأهمية التفكير والتحليل. وتكريس القيم الفردية والمجتمعية التي تحثّ على الإنتاج والبحث والنقّصي، ووضع حدّ لسياسة التلقين والحفظ، مع إعطاء اعتبار للتذوق الفني والإبداعي، بدلاً من تلقين الطلبة نصوصاً أدبية قديمة ذات طابع وعظي مع شروح واجبة الحفظ، وحرمان الطلبة من إبداء أيّ ملاحظة، ومع خلط شبه متعمّد بين الاعتبارات الدينية والأدب والفن.



- تضمين العملية التربوية مناهج الفلسفة والريادة العلمية والابتكار، ودعم المعاهد الثقافية الحرفية بأشكالها كافة، وتضمين استخدامات تكنولوجيا المعلومات في تطوير التفكير الفني الإبداعي الريادي.

- إصدار تشريعات تستجيب لتعديل المادة (15) من الدستور التي كفلت حرية التعبير إلى جانب "حرية الإبداع الأدبي والفني والثقافي"، ولم يتم تفعيل هذا التعديل الذي جعل حرية الإبداع الثقافي مكفولة دستورياً من خلال القوانين.
- تعديل قانون رعاية الثقافة لسنة 2006 ويشمل :
- إضافة مادة في القانون تؤكد التزام الدولة برعاية التعددية الثقافية والتسامح الثقافي بحيث يتوفر أصل قانوني لهذه المبادئ.
- تخصيص القانون مادة توضح دور الدولة في رعاية فئة الشباب من منظور ثقافي. إضافة مادة تؤكد حق الدولة في حماية الصناعات الثقافية الأردنية .
- تعديل قانون الجمعيات لسنة 2008 ؛
- إضافة مادة تطلب من كل جمعية مرخصة أن تقدم ضمانات لاحترامها للتعددية والتسامح والابتعاد عن كافة أشكال التطرف، وأن يُضمّن ذلك في نظامها الداخلي.
- إضافة مادة تضمن فيها الجمعيات المرخصة حقوق الإنسان والحريات التي يكفلها الدستور الأردني، وتعكس ذلك في عضويتها.

## دور الجامعات

- دعوة الجامعات الرسمية والخاصة لبناء العقل العلمي لدى الطلبة و بث روح العقلانية ونبذ التعصب بمختلف أشكاله ، وتشجيع مبدأ الحوار الفكري واحترام الاختلاف، والإعلاء من شأن الجامعة كمنارة للبحث والعلم لا مجرد مؤسسة لمنح شهادات أكاديمية لغايات الحصول على وظيفة.



- دعوة كليات الآداب في الجامعات الأردنية لتضمين مناهجها ومساقاتها نماذج من الأدب المعاصر في الأردن على اختلاف شرائحه؛ لتبصير الأجيال الجديدة بثمرات الفكر والأدب في الوطن.
- دعوة كليات الآداب في الجامعات لتوجيه الطلبة الباحثين لوضع رسائل جامعية حول الحياة الأدبية والعلمية والفكرية والتكنولوجية والفنية المعاصرة في الأردن ورموزها وروادها في شتى حقول الإبداع.
- دعوة الناشطين من أعضاء الهيئات الأكاديمية في مجالات الآداب والعلوم الطبيعية والتطبيقية والإنسانية للعب دور أكبر بالتفاعل مع المجتمع المحلي، وعدم الانقطاع عنه، ومواكبة الحياة الثقافية والفنية والإنتاجية بروح مبادرة وتفاعلية، وكما هو عليه الحال في دول عربية مثل: مصر ولبنان وتونس والمغرب.

## صناديق الدعم

- تطوير نماذج للتمويل والإنتاج الفني من خلال تأسيس صناديق لدعم الثقافة والفنون، ودعم الإنتاج الفني المستقل، بالتعاون بين القطاع الحكومي والخاص، والتأكيد على استدامتها بعد التأسيس لما له أثر في دعم المثقف والفنان المستقل مادياً ومعنوياً.
- إصدار تشريع وطني لإدارة الوقفيات العلمية و الثقافية والتعليمية، وتوفير حوافز لرجال الأعمال والميسورين للإقدام على وقف أموال أو عقارات أو غيرها لصالح الثقافة والفن والعلم والإبداع والتعليم، ومن المتوقع أن يساهم هذا التشريع في إضفاء صفة اعتبارية ومعنوية على هؤلاء الأشخاص.

## مراكز ثقافية

- بناء مراكز ثقافية وتكنولوجية تجريبية وقاعات عروض تتناسب مع البيئة العمرانية في المناطق المهمشة والنائية لتمتع أبنائها بثمرات الثقافة، وذلك بالتعاون بين وزارة الثقافة وأمانة عمان الكبرى والبلديات في المملكة، مع دعوة القطاع الخاص لدعم بناء هذه المراكز





وتجهيزها مقابل تقدير معنوي يتمثل على سبيل المثال بتسمية قاعات بأسماء متبرعين أو الإعلان عن رعاة النشاطات. فامتداد المرافق الثقافية والعلمية والتكنولوجية إلى المناطق المهمشة والنائية حق أصيل لأبناء تلك المناطق، وخدمة أساسية وواجبة، وخاصة في ضوء واقع الحرمان الاقتصادي والاجتماعي الذي يعيشونه، والحاجة إلى فُسحة من البهجة الفنية تكسر رتابة الواقع وتوسّع محدوديته، وتحول دون الاحتقان الذهني والحياتي الذي قد يوفر فرصاً لبروز التطرف. كما أنّ توفير هذه المرافق، يتيح عبر تفاعل الجمهور فرصة لظهور المواهب في تلك المناطق واكتشافها والعمل على دعمها.

- العمل على تفعيل المراكز الثقافية الموجودة وغير المستغلة في جميع أنحاء المملكة، وضرورة ربطها بالوقت ذاته بالمتقف والفنان المستقل.

### في خدمة هدف التنوير

- تشجيع الابتكار في المشاريع التي تتبناها المؤسسات المعنية بالعلم والإبداع والثقافة، والربط بين الثقافة كمجال لتحرر العقل والوجدان وبين التنوير، إذ إنّ هذا الربط يجعل من مواجهة النزعات المتشددة والأفكار الظلامية أمراً ممكناً، ويقلّل من الكلفة الأمنية التي تتكبدها الدولة في هذا المضمار.
- تمكين القطاع الثقافي ليتدفق بقوة أكبر مع شبكة أمان حول الفنان والمفكر والعالم والمتقف كفيلة بدعمهم في القطاعات كافة، مع تعزيز الإرادة السياسية لتحرير أطر الثقافة البديلة العقلانية العلمية الحرة أمام الثقافة التقليدية والغيبية.
- موضعة الثقافة والفنون في مركز العملية الديمقراطية التنويرية وإيلائها الأهمية الكبرى من خلال تطوير مسارات تُعنى بالمحافظة على تعددية الثقافات واحترامها.



## مسح المشهد الثقافي

يتناول المسح المقترح للمشهد الثقافي المسارات الأساسية التالية:

- البيئة الداعمة للعمل الثقافي والفني بالأعداد والأرقام، مع التركيز على بنية القيادة، والقدرة المالية والبشرية.
  - السياسات والبنى التحتية والبرامج والصناعات ومبادرات التمويل والإنتاج التي تدعم قيم التنوير في الخطاب الثقافي.
  - قادة الثقافة المجتمعية السائدة في الأردن، ونهجهم التنظيمي، وطبيعة الفكر الذي يثرونه، ومدى دعم المؤسسة الرسمية الدينية التنفيذية والمؤسسة الأمنية والعسكرية لخطابهم.
  - قادة الخطاب الثقافي الفني البديل (الحداثي المدني)، ونهجهم التنظيمي، ومدى تأثيرهم في الثقافة المجتمعية السائدة.
- وينبغي أن يستهدف هذا المسح القطاع الثقافي الفني، لا أن يقتصر على الثقافة المجتمعية السائدة وحسب، بل يحلل مدى تأثير القوة الفاعلة ثقافياً وفنياً على الثقافة المجتمعية السائدة في منظور الخطاب الغيبي والتحشدي مقابل الخطاب المدني التعددي التحرري.

## توصيات أخرى

تفعيل دور البعثات الأردنية في الخارج في المجال الثقافي والتفكير جدياً بإيفاد ملحقين ثقافيين في الخارج من خلال وزارة الثقافة ومن العلماء والمفكرين و المثقفين والمبدعين الأردنيين، تكون مهمتهم رعاية المصالح الثقافية الأردنية.

- إصدار مدونة سلوك " المسؤولية الثقافية والمجتمعية" من خلال هيئة الإعلام، تلزم وسائل البث" التلفزيوني والإذاعي" بتقديم نسبة محددة من بثها اليومي في موضوعات ثقافية وعلمية وتنمية الثقافة وحماية الأطفال للمساهمة في الخدمة العامة على أن يتم



التميز بين وسائل إعلام الخدمة العامة ووسائل إعلام القطاع الخاص، وهذا الإطار التنظيمي معمول به في أعرق الديمقراطيات.

- مراجعة وثائق أساسية تُعنى بالسياسات الثقافية، على غرار البحث المتعلق بالسياسات الثقافية والذي أصدره "المورد الثقافي"، ويتضمن دراسة قانونية للتشريعات النازمة للقطاع، والإفادة منها في إشاعة مناخ يحزر الحياة الثقافية من كوابحها.
- مراجعة الوثيقة التي أعدّها الاتحاد الأوروبي في الأردن حول الصناعات الثقافية، واستخلاص ما هو مفيد منها في تطوير الحياة الثقافية وضمان ازدهارها.